

اسم المشروع	تعزيز مشاركة الشباب المدنية والسياسية في مصر
المرحلة	الأولى
رقم المادة	١
الموضوع التدريبي	المواطنة والحكم الرشيد واليات المساءلة
اعداد	محمد حنفي الشنتناوي

الحكم الرشيد

بات موضوع الحكم الرشيد يمثل أهمية كبيرة على المستوى العالمي. ويمثل الحكم الرشيد اليوم جزءا من توافق الآراء في الأمم المتحدة، وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن الحكومات لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية، وتعميم سيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا النهج ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم.

ويشكل إقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة أمرا لا يمكن فصله عن نوعية الحكم التي ت وثر أيضا في النشاط الاقتصادي. والأدوات التي يمكن أن تستخدمها الدولة في الوقت الحاضر لتعزيز قدرتها قد تكون مختلفة عنها فيما مضى. وهي تشمل، حكم القانون، والشفافية، والإجراءات غير التعسفية واستقلال القضاء، والانفتاح، وبناء المؤسسات وهذه العوامل هي صلب عملية الحكم، ولها تأثير كبير على درجة الثقة التي تولدها الاقتصاديات الوطنية

أولا- مفهوم الحكم الرشيد:

يعرف الحكم بأنه مجموع المؤسسات والعمليات والآليات الموجودة لممارسة السلطة في اقتصاد ما، أما الحكم الرشيد فيقصد به، انشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة ويعدها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعدونها مؤسسات تعمل على تمكينهم. وينطوي الحكم الرشيد أيضا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بصفة عامة.

ويعرف البنك الدولي مفهوم الحكم الرشيد، بأنها الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية ويبدو جليا أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني. ويثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات، وأساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز للسلوك.

أما الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية فيقصد به الحكم الذي يعزز ويدعم، ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا.

ويمكن النظر في هذا السياق إلى الحكم الرشيد على أنه ممارسة للسلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون الحكم من الآليات والعمليات، والمؤسسات التي يؤدي من خلالها التفاعل بين الدولة ومختلف الجهات الفاعلة إلى اتخاذ إجراءات يمكن وصفها بأنها مستدامة ومنصفة. وشمل الحكم الصالح بهذا المعنى التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ويمكن القول بأن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يتسم من بين جملة أمور أخرى بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالا ومنصفا ويعزز سيادة القانون. ويكفل وضع الأسبقيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسعة النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا في صنع القرارات المرتبطة بتوزيع موارد التنمية.

ثانيا - عناصر الحكم الرشيد:

- ١ - حكم القانون : يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.
- ٢ - الشفافية: تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات. وعلى أن تفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.
- ٣ - المسؤولية: يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها.
- ٤ - بناء التوافق: يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.
- ٥ - المساواة: تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمائيتهم.
- ٦ - الفعالية والكفاءة: تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية.

- ٧ - المساءلة: يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة.
- ٨ - الرؤية الإستراتيجية: يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.
- وصفوة القول إن مفهوم الحكم الرشيد وفقا لما ورد في أعلاه يتسق مع الاتجاهات الأخرى السائدة من حيث هيمنة الليبرالية الاقتصادية، واستعادة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. فهذه الأفكار تشكل كلا متكاملًا يمثل نوعا من الايدولوجيا الجديدة التي تتكاتف المؤسسات الدولية والنظام الاقتصادي الدولي في الدعوة إليها.

المواطنة

مقدمة:

تعد المواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة.

ويفسر ذلك ما تناله المواطنة من اهتمام على المسارات التالية:

تشريعياً: حيث تتضمن دساتير جميع دول العالم تقنياً لحقوق المواطن وواجباته.

تربوياً: حيث نظم التنشئة التي تسعى إلى تكريس وعي المواطنة قيماً وممارسات لدى النشء من أجل تحقق الاندماج الوطني.

سياسياً: في صورة بنى وآليات مؤسساتية تستوعب مشاركة أفراد المجتمع في بنية الدولة الوطنية الديمقراطية.

في هذا السياق احتلت هذه القضية مساحة كبيرة في الدراسات السياسية والاجتماعية والتربوية، وتعددت أبعاد المواطنة في علاقاتها الممتدة عبر قضايا تتمحور في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة من خلال أطر قانونية منظمة للحقوق والواجبات، ومبينة مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة حسب المنابع الفكرية للدولة ومرجعية نظرياتها السياسية.

وأنتجت أطروحات الفكر في مختلف دول العالم، العديد من الرؤى الفكرية حول مفهوم المواطنة ومبادئها، حقوقها وواجباتها، تنوعت بتنوع مبادئ الفكر ونظرياته السياسية.

وفي العالم العربي اختلفت أطراف الفكر كذلك ليس فقط حسب الاختلاف المنهجي القطري بل أيضاً في داخل القطر الواحد باختلاف الأيديولوجيات التي تعاقبت بتعاقب مراحل الحكم وإدارة الدولة في الحقب الزمنية المختلفة، مما أوجد أنماطاً متعددة من الوعي لدى الشعوب العربية تداخلت أحياناً وتصادمت أحياناً أخرى، وأثرت على دوائر الانتماء مما أدى إلى العديد من الانعكاسات السلبية على مبدأ المواطنة ذاته، فضلاً عن ممارساتها من قبل الأفراد ومع تغير

طبيعة العالم المعاصر من حيث موازين القوى ، وسيطرة القطب الواحد، وظهور التكتلات السياسية والاقتصادية ، وتنامي البنى الاجتماعية الحاضنة لفكر الليبرالي وعبوره للحدود الجغرافية والسياسية على الجسور التي مدتها تكنولوجيا الاتصال ، والتركيز على خيارات الفرد المطلقة كمرجع للخيارات الحياتية والسياسية اليومية في دوائر العمل والمجتمع المدني والمجال العام ، مع هذه التغيرات العامة، بالإضافة إلى التغيرات الخاصة التي تحيط بالعرب والمسلمين شهد مفهوم المواطنة تديلاً واضحاً في مضمونه واستخداماته ودلالاته والوعي الفردي بمبادئه وما يرتبط به من قيم وسلوكيات تمثل معول هدم أو بناء لمواجهة المجتمع وهيكل الدولة.

وعلى رغم ما تنفرد به المواطنة وما يتداخل معها من مفاهيم الانتماء، من خصوصية في المرجعية وآليات التشكيل والبناء والممارسة، إلا أنها وعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهدت تحدياً جديداً يتمثل في عملية الانفتاح الثقافي الذي تعددت آلياته ووسائله، لتخاطب الشباب عن بعد وتقدم العديد من التفسيرات والتأويلات المنحرفة أو الملتوية للأحداث الإقليمية والدولية ، وتسلب الضوء على قضايا مجتمعية تمس جوهر هذا المفهوم لدى الفرد ، وتعرض إطاراً مفاهيمياً مغلفاً بشعارات تأخذ بالمشاعر وتؤثر على مسار تفكير العقول ، خاصة لدى فئة الشباب ومن هم في سن القابلية للاحتواء أو الاختطاف الفكري والثقافي بحكم خصائص المرحلة العمرية التي يعيشونها، ويثير ذلك جدلاً في الأوساط السياسية والدينية والتربوية حول مدى تأثير مفهوم المواطنة لدى الشباب بهذه الأفكار التي يحملها الأثير عبر الحدود ، ودور مؤسسات المجتمع في الحفاظ على البنية السليمة لوعي المواطن وممارسته للمواطنة.

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغيير السريع، ومنها الدول العربية والإسلامية التي تخشى أن تؤدي هذه التحولات الاجتماعية المتسارعة والمرتبطة بالتطور العلمي السريع إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها.

مفهوم المواطنة

يعتبر مفهوم المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل؛ عن طريق تعزيزها لدور كل من الديمقراطية والشفافية في بناء وتطور الدولة وذلك بإشراك المواطنين بالحكم وضمان حقوقهم وواجباتهم.

إلا أن ممارسة حقوق المواطنة تبق عملية غير مكتملة الأركان ومحفوفة بمخاطرة التراجع عنها والاعتداء عليها دون رسوخ ثقافة المواطنة في الوعي الاجتماعي العام؛ فعملية بناء هذا الوعي العام يتطلب هو الآخر بناء قواعد قانونية تضمن حقوق المواطنة السياسية والقانونية إلى جانب نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية، فضلاً عن وجود آلية لرصد أي انتهاكات لحقوق المواطنة وتعبئة الرأي العام للتصدي لها.

أولاً: تعريفات المواطنة

تُعرّف المواطنة بشكل عام أنها المكان الذي يستقر فيه الفرد بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوي دون أي نوع من التمييز - كاللون أو اللغة - مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها، بما تُشعره بالانتماء إليها. ويترتب على المواطنة الديمقراطية أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين كالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخ...

كما تُعرّف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة". وتؤكد دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، بأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، بحيث لا تُميز بين المواطن والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقاً. وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.

ويتضح من هذه التعاريف أنه في الدول الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة فيها. وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية إذ تكون الجنسية مجرد تابعة، لا تتوافق لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطن السياسية، هذا إن تتوافر هذه الحقوق أصلاً لأحد غير الحكام وربما للحاكم الفرد المطلق وحده.

والمواطنة مأخوذة في العربية من الوطن، أي المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه، ويُقال وَطَنَ البلد : أي اتخذهُ وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان، ولد فيه أم لم يولد.

أما في الاصطلاح، فالوطنية تأتي بمعنى حب الوطن، في إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية، أما المواطنة فهي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسسي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات.

وتدل المواطنة في القانون الدولي على الجنسية، ويذهب هيد C. C. Hyde إلى أن التمييز بين المواطنة والجنسية وليد القانون الوطني، فالمواطنة تشير إلى الحقوق التي ترى الدولة أنه من المناسب منحها لبعض الأفراد الذين هم أيضاً من أهلها.

يتضح من العرض السابق أن مبدأ المواطنة كما استقر في الفكر السياسي المعاصر هو مفهوم شامل له عدّة أبعاد متنوعة، منها ما هو مادي قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها أيضاً ما هو وسيلة أو هو غاية يمكن بلوغها تدريجاً، ولذلك إن نوعيّة المواطنة في دولة ما تتأثر بعدة عوامل منها القانون الوطني والنضج السياسي والرقى الحضاري. وبعقائد المجتمعات وقيم الحضارات، ومن هنا يصعب وجود تعريف جامع وثابت لمبدأ المواطنة.

تطور مفهوم المواطنة عبر التاريخ:

مرّ مفهوم المواطنة الذي تمت صياغته وممارسته بشكله ومضمونه الحالي باختلاف التسميات والمناهج وطبيعة النظام السياسي بمحطات تاريخية على مر العصور حتى استقر لما استقر عليه الآن.

فقد أسهمت الحضارات القديمة والشرائع والأديان، وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحقه بالمشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات، الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الرّوماني ليضع كل منها أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري وقد أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في

بعض مراحلها على ضرورة المنافسة من أجل تَقْلُدُ المناصب العليا وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئاً مطلوباً في حد ذاته.

ولعلّ أقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت إليه (دولة المدينة) عند الإغريق، والتي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له. وعلى الرغم من قصور هذا المفهوم من حيث الفئات التي يمثلها وعدم تغطيته لبعض النواحي التي يتضمنها المفهوم الم عاصر للمواطنة إلا انه قد نجح بتحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين وذلك من خلال إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعّالة وصولاً إلى تداول السلطة ووظائفها العامة سعياً لتحقيق الإنصاف والعدل والمساواة التي تعبّر عن الفطرة الإنسانية.

أمّا الرومان فقد رأوا أنّ حقوق المواطن هي للرومان وحدهم، في حين كانوا يروا أن الأجنبي عنهم ليس له أن يتمتع بالحقوق إلا في بلده الأصلي، غير أنّ الرومان ما لبثوا أن غيروا نظرهم هذه إلى الأجنب، فسمحوا للأجنبي أن يقيم في روما إذ احتتمى مؤقتاً بأحد الرومان أو خضع له بصورة دائمة كنزير لديه هذا بصورة فردية أو جماعية، فقد أبرمت روما مع المدن معاهدات تقضي بحماية رعايا كل مدينة إذا جاءوا إلى المدينة الأخرى.

ورغم هذا التطور إلا أنّ مفهوم المواطنة تراجع في الفكر السياسي في العصور الوسطى ولم يعود الاهتمام به حتى حلول القرن الثالث عشر، حتى تم صياغة مبادئه واستنباط مؤسساته وتطوير آلياته التي ساهمت بتأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة للسلطة من خلال حركات الإصلاح . حيث تبلورت فكرة المواطنة بشكل جلي بعد معاهدة وتقاليا ١٦٤٨م، التي أتت كتطبيق عملي لفكر العقد الاجتماعي الذي نظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين من خلال العقد المؤسس للجماعة السياسيّة.

وتعد الثورة الفرنسية نقطة تحول عرّف مفهوم المواطنة معها تطوراً هاماً في تدشين أولى الخطوات لتثبيت الحقوق المدنية الاجتماعية للمواطن الإنسان، حيث جاءت تلك النقلة النوعية نتيجة للصراع الضاري بين الملكية المطلقة وقوانينها الإقطاعية وبين البرجوازية المكافحة في سبيل نشر علاقات الإنتاج الرأسمالية وسوقها الوطنية الموحدة، وما يشترطه ذلك من تحرير القوى المنتجة المكبلة بملكية الأرض وموروثها الإقطاعي، فأصبح مفهوم المواطنة يشمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إقرار مبدأ المساواة أمام القانون،

وعدم إقصاء الأقليات أو أي فئة في المجتمع . لتكّرس الثورة الفرنسية رؤيتها للعالم الجديد بإعلان حقوق الإنسان، والدفاع عنه بعد إغناءها بروح المواطنة.

وبذلك يمكننا رصد ثلاث تحولات كبرى متداخلة ومتكاملة مرّت بها التّغيرات السياسيّة التي أرست مبادئ المواطنة في الدّولة القوميّة الديمقراطيّة المعاصرة، وهي تكوين الدّولة القوميّة، والمشاركة السياسيّة، وإرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات. وبهذه التحولات التي تمت عبر سبعة قرون، تم إرساء مبدأ المواطنة مع تشكل الدولة القومية الأوروبية الحديثة، التي أعطت لنفسها السيادة المطلقة داخل حدودها من أجل منع استبداد الدّولة، نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ والاعتداء والتي أكد عليها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان ١٧٨٩ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.

مقومات المواطنة:

من خلال ما تقدم يتبين أن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، وديناميكية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تنتهي له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع؛ وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبياً هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فإنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومن أهم المقومات والشروط التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها:

- ١ - **المساواة والعدالة:** فإذا كان التساكن والتعايش والشاركة والتعاون من العناصر الأساسية التي يفترض توفرها بين المشتركين في الانتماء لنفس الوطن، فأنها تهتز وتختل في حالة عدم احترام مبدأ المساواة، مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار، فلا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، دون أي تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقي أو المعتقد الديني أو القناعات الفكرية أو الانتماء والنشاط الفكري.

٢ - **الولاء والانتماء:** ويعني الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه لا خضوع فيها إلا لسيادة القانون وما يتجلى الارتباط الوجداني بأنه معني بخدمة الوطن والعمل على تنميته، وعلاقتهم بمؤسسات الدولة والولاء للوطن واعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار.

ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات، بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات، التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك بنشبع هذا المواطن بقيم وثقافة القانون، التي تعني أن الاحتكام إلى مقتضياته هي الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق و حمايتها من الخرق، وبالتالي لا مجال لاستعمال العلاقات الخاصة مع ذوي النفوذ، أو الاحتماء بمركز الفرد في القبيلة أو العشيرة، وهي ظواهر ما زالت حاضرة في الكثير من العقليات والسلوكيات داخل مجتمعاتنا.

والولاء للوطن لا ينحصر في المواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني، وإنما يبقى في وجدان وضمير وسلوك المواطنين الذين تضطروهم الظروف للإقامة في الخارج، لأن مغادرة الوطن لأي سبب من الأسباب، لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة، وتبقى لصيقة بالمواطن تجاه وطنه الأصلي، حتى ولو اكتسب الجنسية في دولة أخرى.

٣ - **المشاركة والمسؤولية:** المشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية ولوج الجميع لمجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنها متاحة أمام الجميع دون أي تمييز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادة عموم المواطنين والمواطنات من الخدمات العامة، ومروراً بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الأبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاء بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة ولوج مواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني والمهني.

فعندما تتاح الفرص المتكافئة للمشاركة أمام كل الكفاءات والطاقات يكون المجال مفتوحاً للتنافس النوعي الذي يضمن فعالية النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويضفي الحيوية على المشهد الوطني، مما يساهم في خلق واقع ينشد التطور المتواصل والارتقاء المستمر.

والمشاركة بالمفهوم الواسع المبين أعلاه، تعني توفر فرص الانخراط التلقائي في مختلف مجالات الحياة العامة وحقوقها، ولا يأتي نمو استعداد المواطنين والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة إلا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعي، وفي إطار الديمقراطية التي يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدراً لجميع السلطات.

ولذلك فهي تختلف عن الإشراف الذي ينطوي على مفهوم المنح من سلطة عليا تحكم بأمرها، لرعايا تابعين خاضعين لنفوذها، لأن الإشراف بهذا المعنى يتناقض مع مفهوم المواطنة ويتعارض مع مقوماتها.

لعلّ التجارب التاريخية أفرزت معانٍ مختلفة للمواطنة فكراً وممارسةً تفاوتت قرباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين. وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت في إفرانها لمفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيداً عن الزمان والمكان بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن التأسيس السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسط وإنما باعتبار أنه نشأ ونما في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي. ولأن قضية المواطنة محورياً رئيساً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذلك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.

إلا أنّ المواطنة وعلى الرغم من تأثرها بالتطورات السياسية وبتعدد الثقافات المجتمعية والأيدولوجية، تبقى بمفهومها إطاراً يستوعب الجميع، فهو يحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة، والمواطنة هي المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الصّراعات الدينيّة أو المذهبيّة أو القبليّة أو العرقيّة أو الجنسيّة. فكل مواطن له جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات، والمواطنة الحقيقية لا تتجاهل حقائق التركيبة الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة في الوطن ولا تحدث تغييراً في نسب مكوناتها، ولا تمارس تزييفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، حيث توفر البيئة الصحيحة والخصبة لتكوين ثقافة الوطن التي تتشكل من تفاعل ثقافات أبناء الوطن، ولعلّ مقولة أرسطو "المواطن الصّالح خير من الفرد الصّالح" هي أصدق تعبير عن أهمية دور المواطنة في بناء المجتمعات والدول

مكونات المواطنة

الوطنية / المواطنة – كما أشرنا سابقاً – ليست مفهوماً سياسياً فحسب، بل إنها مفهوم يستوعب مجالات مختلفة في واقع حياتنا الاجتماعية. وهذا الفكر مقيد بحدود الزمان والمكان . ولا يستطيع البحث العلمي النزيه أن يُجرد الفكر الوطني الإنساني من حدود الزمان والمكان. وإذا كان الإسلام يعطي لمفهوم الأمة تصوراً شاملاً أو كلياً يتخطى حدود المكان والزمان. فإن ذلك التصور لا يتعارض مع تصور الوطنية في حدود الزمان والمكان . ذلك أن التصور السليم للوطنية له مستويان هما:

أ. مستوى العلاقة بين الفرد ووسطه الاجتماعي.

ب. مستوى العلاقة بين الفرد والوسط الاجتماعي الإنساني العالمي.

ورقيّ الوسط الثاني يعتمد اعتماداً كلياً على رُقي الوسط الأول. فإذا حافظ الفرد على اتزان حبه وانتماءه لوطنه وأهله وأبناء عشيرته فإنه من الطبيعي أن يحافظ على ذلك بالنسبة للأمة. بل والعالم أجمع.

غير أن القوى العالمية المعاصرة لا تريد للوطنية أن تنمو في هذين المستويين . وإنما تريد هذه القوى استبدال الوطنية/المواطنة المحلية بالتغريب والوطنية/المواطنة العالمية بالعولمة ولا شك أن عملية الاستبدال هذه تتم بوسائل الترغيب والترهيب. ووسائل الترغيب كثيرة منها الانضمام إلى اتفاقيات التجارة العالمية والمشاركة في المشروعات وإقامة منطقة تجارية عالمية في المنطقة الإسلامية وغيرها من المنظمات والشركات العالمية. ووسائل الترغيب كثيرة منها: الحرب الإعلامية على القيم الإسلامية، والغزو العسكري والصراعات الطائفية.

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات هي:

الانتماء

١ - مفهوم الانتماء

يشير مفهوم الانتماء إلى الانتماء لكيان ما يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه، باعتباره عضواً مقبولاً وله شرف الانتماء إليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطن، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

ولقد ورد في الانتماء آراء شتى للعديد من الفلاسفة والعلماء وتتنوع أبعاده ما بين فلسفي ونفسي واجتماعي، ففي حين تناوله ما سلو من خلال الدافعية، اعتبره إريك فروم حاجة ضرورية على الإنسان إشباعها ليقهر عزلته وغربته ووحدته، متفقاً في هذا مع وليون فستنجر الذي اعتبره اتجاهاً وراء تماسك أفراد الجماعة من خلال عملية المقارنة الاجتماعية، وهناك من اعتبره ميلاً يحركه دافع قوي لدى الإنسان لإشباع حاجته الأساسية في الحياة.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين كونه اتجاهاً وشعوراً وإحساساً أو كونه حاجة أساسية نفسية – لكون الحاجة هي شعور الكائن الحي بالافتقاد لشيء معين، سواء أكان المفقد فسيولوجياً داخلياً، أو سيكولوجياً اجتماعياً كالحاجة إلى الانتماء والسيطرة والإنجاز- أو كونه دافعاً أو ميلاً، إلا أنها جميعاً تؤكد استحالة حياة الفرد بلا انتماء، ذلك الذي يبدأ مع الإنسان منذ لحظة الميلاد صغيراً بهدف إشباع حاجته الضرورية، وينمو هذا الانتماء بنمو ونضج الفرد إلى أن يصبح انتماءً للمجتمع الكبير الذي عليه أن يشبع حاجات أفرادهِ . ولا يمكن أن يتحقق للإنسان الشعور بالمكانة والأمن والقوة والحب والصدقة إلا من خلال الجماعة، فالسلوك الإنساني لا يكتسب معناه إلا في موقف اجتماعي، إضافة إلى أن الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر فيها مهاراته وقدراته، علاوة على أن شعور الفرد بالرضا الذي يستمد من انتمائه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له كي يلعب دوره بوصفه عضواً من أعضائها.

٢ . أبعاد الانتماء

يعد مفهوم الانتماء مفهوماً مركباً يتضمن العديد من الأبعاد والتي أهمها:

أ. الهوية

يسعى الانتماء إلى توطيد الهوية، وهي في المقابل دليل على وجوده، ومن ثم تبرز سلوكيات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية وبالتالي الانتماء.

ب. الجماعية

إن الروابط الانتمائية تؤكد على الميل نحو الجماعية، ويعبر عنها بتوحد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها، وتؤكد الجماعة على كل من التعاون والتكافل والتماسك، والرغبة الوجدانية في المشاعر الدافئة للتوحد. وتعزز الجماعية كل من الميل إلى المحبة، والتفاعل والاجتماعية، وجميعها تسهم في تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل.

ج. الولاء

الولاء جوهر الالتزام، يدعم الهوية الذاتية، ويقوي الجماعية، ويركز على المسيرة، ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته ويشير إلى مدى الانتماء إليها، ومع أنه الأساس القوي الذي يدعم الهوية، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر الجماعة مسئولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء، بهدف الحماية الكلية.

د. الالتزام

حيث التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية، وهنا تؤكد الجماعية على الانسجام والتناغم والإجماع، ولذا فإنها تولد ضغوطاً فاعلة نحو الالتزام بمعايير الجماعة لإمكانية القبول والإذعان كآلية لتحقيق الإجماع وتجنب النزاع.

هـ. التواد او العشرة

ويعني الحاجة إلى الانضمام أو العشرة وهو- التواد- من أهم الدوافع الإنسانية الأساسية في تكوين العلاقات والروابط والصدقات ويشير إلى مدى التعاطف الوجداني بين أفراد الجماعة والميل إلى المحبة والعتاء والإيثار والتراحم بهدف التوحد مع الجماعة، وينمي لدى الفرد تقديره لذاته وإدراكه لمكانته، وكذلك مكانة جماعته بين الجماعات الأخرى، ويدفعه إلى العمل للحفاظ على الجماعة وحمايتها لاستمرار بقائها وتطورها، كما يشعره بفخر الانتساب إليها.

و. الديمقراطية

هي أساليب التفكير والقيادة، وتشير إلى الممارسات والأقوال التي يرددها الفرد ليعبر عن إيمانه بثلاثة عناصر:

١. تقدير قدرات الفرد وإمكانياته مع مراعاة الفروق الفردية، وتكافؤ الفرص، والحرية الشخصية في التعبير عن الرأي في إطار النظام العام، وتنمية قدرات كل فرد بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية.
٢. شعور الفرد بالحاجة إلى التفاهم والتعاون مع الغير، ورغبته بأن تتاح له الفرصة للنقد مع امتلاكه لمهارة تقبل نقد الآخرين بصدق ورحب، وقناعته بأن يكون الانتخاب وسيلة اختيار القيادات، مع الالتزام باحترام النظم والقوانين، والتعاون مع الغير في وضع الأهداف والمخططات التنفيذية وتقسيم العمل وتوزيعه ومتابعته وهي بذلك تمنع الديكتاتورية، وترحب بالمعارض، مما يحقق سلامة ورفاهية المجتمع.
٣. إتباع الأسلوب العلمي في التفكير.

في ضوء ما سبق ذكره من آراء متعددة حول الانتماء وجماعة الانتماء، يمكن استخلاص عدة خصائص، كمؤشرات لديناميكية العلاقة الجدلية بين الانتماء وجماعة الانتماء أهمها:

- الانتماء مفهوم نفسي، اجتماعي، فلسفي، وهو نتاج العملية الجدلية التبادلية بين الفرد والمجتمع أو الجماعة التي يفضلها المنتمي.
- باعتبار الانتماء ذات طبيعة نفسية اجتماعية، فإن وجود المجتمع أو الجماعة هام جداً كعالم ينتمي إليه الفرد، حيث يعبر عن الانتماء بالحاجة إلى التجمع والرغبة في أن يكون الفرد مرتبطاً أو يكون في حضور الآخرين، وتبدو هذه الحاجة وكأنها عامة بين أفراد البشر.
- يفضل أن تكون جماعة الانتماء بمثابة كيان أكبر وأشمل وأقوى لتكون مصدر فخر واعتزاز للفرد، وأن يكون الفرد العضو في جماعة الانتماء في حالة توافق متبادل معها ليتم التفاعل الإيجابي بينهم.
- يعبر عن جماعة الانتماء بالجماعة المرجعية، تلك التي يتوحد معها الفرد ويستخدمها معياراً لتقدير الذات، ومصدراً لتقويم أهدافه الشخصية، وقد تشمل الجماعة المرجعية كل الجماعات التي ينتمي إليها الفرد كعضو فيها.
- على الفرد أن يثق ويعتق معايير ومبادئ، وقيم الجماعة التي ينتمي إليها ومن ثم يحترمها ويلتزم بها.

- على الفرد نصره الجماعة التي ينتمي إليها، والدفاع عنها وقت الحاجة والتضحية في سبيله إذا لزم الأمر مقابل أن توفر الجماعة له الحماية والأمن والمساعدة.
- أن يكون توحد الفرد مع الجماعة ضمن إطار ثقافي مشترك، وتعتبر اللغة والمعايير الثقافية الأخرى عناصر أساسية للجماعة، ويتحدد مدى الانتماء بدرجة التمسك بها.
- الانتماء بمثابة حاجة أساسية (إنسانية، طبيعة سيكولوجية) في البناء النفسي، باعتباره خاصية نفسية اجتماعية.
- الانتماء متعدد الأنماط، اتساعاً وضيقتاً، تباعداً وتكاملاً، وللتنشئة الاجتماعية دور إما في إضعاف الانتماء أو تقويته، إذ عن طريقها يتشبع الفرد بالقيم المعززة للانتماء ومفردات الثقافة كاللغة والفكر والفن.
- يتأثر الانتماء بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، ولذلك فإن أنماط السلوك التي يصعب تفسيرها أو تبريرها أحياناً ما تكون نتيجة لفشل الفرد في الشعور بالانتماء وإحساسه بالعزلة عن الجماعة.
- إذا أنكر المجتمع على الفرد إشباع حاجاته، فإنه- الفرد- قد يتخذ موقفاً سلبياً إن لم يكن أحياناً عدائياً للمجتمع، إذ قد يلجأ إلى مصادر بديلة، يوجه إليها اهتمامه وانتماءه، وقد تكون مصادر غير مرغوب فيها أحياناً، ولها عواقبها السيئة على كل من الفرد والمجتمع.
- لا انتماء بلا حب ولذا فالحب جوهر الانتماء.
- يشير ضعف الانتماء إلى الاغتراب وما يصاحبه من مظاهر السلبية واللامبالاة نحو المجتمع، وغالباً كلما زاد عطاء المجتمع لإشباع حاجات الفرد، كلما زاد انتماء الفرد إليه، والعكس صحيح إلى حد ما.
- الانتماء يؤدي إلى نمو الذات وتحقيقها، وكذا تحقيق تميز الفرد وفرديته، وتماسك المجتمع.
- الانتماء يدعم الهوية باعتبارها الإدراك الداخلي الذاتي للفرد، محددة بعوامل خارجية يدعمها المجتمع، والانتماء هو الشعور بهذه العوامل، ويترجم من خلال أفعال وسلوكيات تتسم بالولاء لجماعة الانتماء أو المجتمع.
- الولاء متضمن في الانتماء والانتماء أساس الوطنية.

- للانتماء أبعاد حددها البعض بثمانية هي: (الأمان – التوحد – التقدير الاجتماعي – الرضا عن الجماعة – تحقيق الذات – المشاركة – القيادة – الإطار المرجعي) وبينها جميعاً قدر من الانسجام ويمكن من خلالها دراسة دوافع الانتماء.
- الانتماء باعتباره قيمة جوهرية متعدد ال مستويات بتعدد أبعاد القيمة (ووعي، وجدان، سلوك)، فهو (مادي) لحظة عضوية الفرد في الجماعة، و(معلن) لحظة تعبير الفرد عنه لفظياً مؤكداً مشاعره تجاه جماعة الانتماء، و(سلوكي) عندما يتخذ الفرد مواقف سلوكية حيال جماعة الانتماء، وقد تكون هذه المواقف إيجابية تعبر عن قوة الانتماء، أو سلبية تعبر عن ضعف الانتماء.
- وانطلاقاً من أهمية هذا المفهوم في حياة البشر، والذي أعطاه العلماء والباحثون جل اهتمامهم، كان من الضروري إعداد وسائل تقيس السلوك والمشاعر المرتبطة بمظاهر الانتماء قوة أو ضعفاً، مستندا في ذلك إلى نظريات علمية، ومن ذلك على سبيل المثال محاولة (ريتشارد. م. لي) و (ستيفن. ب. روبنز) - التي استندت إلى نظرية علم نفس الذات للعالم (هل) ١٩٨٤ م – في تطوير مقياس الانتماء من خلال مقياس الترابط الاجتماعي ومقياس التأمين الاجتماعي وجاءت أبعاد الأول (الترابط – التواد – العشرة)، وأبعاد الثاني (التواد- العشرة)، بما تتضمن هذه الأبعاد من قيم إيجابية.

أنماط الانتماء

١ - انتماء حقيقي

يكون فيه لدى الفرد وعي حقيقي لأبعاد الموقف، والظروف المحيطة بوطنه داخلياً وخارجياً، ويكون مدركاً لمشكلات وقضايا وطنه، وقادراً على معرفة أسبابها الحقيقية وطبيعة هذه المشكلات، وموقفه منها، والاكتراث بأرائها ونتائجها، ويكون المنتمي هنا مع الأغلبية ويعمل لصالحها، ويؤمن بأن مصلحة الأغلبية والعمل من أجل الصالح العام وسلامة المجتمع ونموه وتطوره، هو الهدف الذي يجب أن يسمو على الفردية والأنانية.

٢ - انتماء مزيف

هو ذلك الارتداء المبني على وعي زائف، بفعل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي قد تشوه حقيقة الواقع في عقول المواطنين، وبالتالي قد تصبح رؤيتهم للأمور والمواقف غير حقيقية وغير معبرة عن الواقع الفعلي، ومن ثم يصبح الوعي والإدراك لهذا الواقع وعياً مشوهاً وبالتالي ينبثق عنه انتماء زائف ضعيف.

٣ - انتماء لفئة بعينها:

وهنا يعمل الفرد على مصالح الفئة التي ينتمي إليها دون سواها من الفئات داخل المجتمع الواحد ، وبالرغم من أن وعيه بها وعي حقيقي وانتماءه لها انتماء حقيقي ، إلا أنه قياساً على انتمائه للمجتمع ككل فهو وعي غير حقيقي وانتماء غير حقيقي ، لأنه يعمل وينتمي لجزء من الكل فقط ، فلا يعي ولا يدرك ولا يعمل إلا لصالح هذا الجزء ، ويترتب على ذلك آثار وخيمة من تفتيت لبنية المجتمع وربما كان سبباً لوجود الصراع بين فئاته ، ويزداد حدة كلما ازدادت الهوة بين هذه الفئات والمحصلة النهائية تدهور المجتمع وتفككه ، إذ ستعمل كل فئة في الغالب الأعم لصالحها هي فقط ، ولو على حساب غيرها من الفئات.

ومن ثم تعد المواطنة هي البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الوطن ضمن أطر نظامية ومن خلال الالتقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامة، ويتم ذلك بناء على معطيات الفكر العالمي اليوم والتي يروج لها في ساحاتنا الفكرية ومنتدياتنا الثقافية من خلال الأبعاد التالية:

- الهوية.
- الانتماء.
- التعددية وقبول الآخر.
- الحرية والمشاركة السياسية.

فما هو موقف الشباب من الأبعاد الأساسية الأربع لمفهوم المواطنة في ظل المتغيرات العالمية التي نمر بها، وما هي أهم هذه المتغيرات المصاحبة للانفتاح الثقافي المعاصر، وما هي أهم الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة؟

١- الحقوق

هناك نوعان من الحقوق في النظام الدستوري على اختلاف توجهاته ومنطلقاته هما:

حقوق الإنسان، وحقوق المواطن. وتمثل الأولى مجموعة الحريات التي يجب أن تتوفر لكل فرد من أفراد الجماعة الاجتماعية دون أن يترتب على ممارستها لها ارتكاب عمل يخالف القانون، ومن تلك الحريات حرية التعبير عن الرأي، وحرية الاعتقاد، وحرية الانتقال، إضافة إلى حق الملكية (في النظم الليبرالية) وحرمة مكان الإقامة، وتوفير الأمان للحياة الشخصية. هذه الحزمة من الحقوق يتمتع بها كل من يسكن البلد المعني وفق نظام الإقامة الذي يوفره القانون، ولا تقتصر مظلته على المواطنين وحدهم، وهو ما يطلق عليه "الحقوق المدنية".

النوع الثاني من الحقوق فيقتصر على كل من يتمتع بالمواطنة وهو أوسع مدى إذ يكفل لصاحبه حق المشاركة السياسية باختيار أعضاء المجالس النيابية، وحق الترشيح لتلك المجالس، وإبداء الرأي في كل أمر من الأمور السياسية والانتماء إليها، وممارسة الاحتجاج السياسي بمختلف مظاهره ووسائله، وهذه الحزمة من الحقوق هي ما يعبر عنه "بالحقوق السياسية" وتمثل جوهر "المواطنة".

ولا توجد تلك الحقوق في النظم السياسية غير الدستورية حيث تولى الحكم أرسقراطية تمارس السلطة الأبوية أو تستمد شرعيتها بالوكالة من سلطة سيادة أجنبية ولا تنظر إلى الشعب المكون لنسيج الجماعة الاجتماعية سوى النظرة إلى الرعية التي يقع على كاهلها إغالة حكامها، وتدين لهم بالسمع والطاعة، عندئذ لا يحصل هؤلاء على أي نوع من الحقوق إلا مما تمنحهم إياه الطبقة الحاكمة. كما لا تعدم السلطة الدكتاتورية- في النظم الدستورية اسما- لا تعدم السبيل إفراغ النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق السياسية من مضمونها وبذلك يتم تقييد حقوق المواطنة، وحرمان المواطنين من المشاركة السياسية.

ولما كانت الحركة الدستورية في بلد ما تأتي نتاج قيام القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في وضع حد للسلطة المطلقة بتحريك الجماهير لانتزاع الحقوق السياسية للأمة من خلال الدستور.

إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها:

- جميع المواطنين سواء أمام القانون.
 - الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية.
 - حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء الدولة.
 - حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع.
 - حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم. ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون.
 - لا يلقى القبض على أحد ولا يعتقل ولا يعاقب إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون.
 - المنزل لا تنتهك حرمة ولا تفتيش ولا تحقيق إلا طبق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون.
 - لا تنتهك سرية المراسلات.
 - يمكن جميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها.
 - التربية والشغل حق للمواطنين على السواء.
 - حق الإضراب مضمون.
 - حق الملكية وحرية المبادرة الخاصة مضمونان.
- هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء، وكذلك الحرية فهي مكفولة لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه، بشرط ألا تتعدى إلى حريات الآخرين أو الإساءة أي من الأديان السماوية التي أقرتها الدولة في دستورها.

٢ - الواجبات

تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، والبعض الآخر لا يرى المشاركة السياسية كواجب وطني.

ويمكن إيراد بعض واجبات المواطن التي منها:

- على المواطنين جميعهم أن يساهموا في الدفاع عن الوطن.
- على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية التي للقانون وحده الصلاحية لإحداثها وتوزيعها حسب الإجراءات المنصوص عليها في الدستور.
- على الجميع أن يتحملوا متضامين التكاليف الناتجة عن الكوارث التي تصيب البلاد.
- هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.

٣ - المشاركة المجتمعية

إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركاً في الأع مال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن ويزترتب عليه مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أو اصر المجتمع، وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة .

٤ - القيم العامة

وتعني أن يتخلق المواطن بالأخلاق الإسلامية والوطنية والتي منها:

- الأمانة: ومن معاني الأمانة عدم استغلال الوظيفة أو المنصب لأي غرض شخصي.
- الإخلاص: ويشمل الإخلاص لله في جميع الأعمال، والإخلاص في العمل الدنيوي وإتقانه، والإخلاص في حماية الوطن.
- الصدق: فالصدق يتطلب عدم الغش أو الخداع أو التزوير، فبالصدق يكون المواطن عضواً نافعاً لوطنه.
- الصبر: يعد من أهم العوامل التي تساعد على ترابط المجتمع واتحاده.
- التعاضد والتناصح: بهذه القيمة تجعل المجتمع مترابطاً، وتتألف القلوب وتزداد الرحمة فيما بينهم.

المساءلة المجتمعية

مقدمة:

يعتبر مفهوم المساءلة الاجتماعية من أهم الغايات والأدوات المساهمة في خلق واقع متقدم ونوعي للإدارة الشفافة والرشيده في القطاع الحكومي، الأمر الذي يسهم في إخضاع المسؤولين الحكوميين للمساءلة عن أفعالهم، سيما المتعلقة بإدارة الموارد العامة. هذا المفهوم، أصبح العمل به، من أهم الدعائم التي تشارك فيه منظمات المجتمع المدني، من أجل تعزيز قدرتها على الإسهام في عملية تنمية المجتمع، وتحقيق المزيد من الازدهار والرفاه لبناء المجتمعات العاملة فيها.

ومن شأن المساءلة الاجتماعية، أن توفر آليات وأدوات مختلفة كثيرة ومرجعيات من أجل الصالح العام، الأمر الذي يفضح وقائع الفساد والإهمال والقصور داخل الهياكل التنظيمية بالحكومة، وذلك من خلال تعزيز إمكانية النفاذ إلى المعلومات، ودعم وسائل الإعلام، والحوار المجتمعي، وحملات المناصرة وحشد التأييد والمظاهرات السلمية، وترتبط المساءلة الاجتماعية، أيضاً، بالتنمية المبرنية على الحقوق المدنية والتزام مسؤولي الحكومة أمام المواطنين وعلى هذا النحو، فإن المساءلة الاجتماعية توفر آليات وأدوات لرصد وحماية هذه الحقوق وتؤكد على ضمان أن أعمال الحكومة تعكس مصالح المواطنين.

وفي هذا الشأن، فإن استياء المواطنين من المؤسسات الحكومية يت علق إلى حد كبير في قضايا عدم الاستجابة لاحتياجاتهم ومطالبهم بمساءلة المسؤولين الحكوميين. فمن خلال توفير المعلومات الهامة والمتعلقة بالحقوق واستحقاقات المواطنين وتبني ردود الفعل المنهجي لهم، يمكن أن توفر فرص جيدة لتعزيز وسائل وآليات المساءلة الاجتماعية، ومن ثم الاستماع إلى احتياجاتهم وتلبيتها؛ بما يتوافق مع المصالح العامة والفعلية للمواطنين.

وإذا كانت المساءلة الاجتماعية على هذا القدر من الأهمية، وإذا كان المجتمع يسعى إلى المزيد من التقدم والتطور والمحافظة على حسن الأداء وتقديم خدمات ذات جودة عالية تلبي طموحه واحتياجاته، فمن المهم جداً أن تعمل الدول وحكوماتها على ضمان وجود إجراءات واسعة في سياساتها وخططها العامة ترسخ التزامها بالمساءلة الاجتماعية من لحظة تحديد المشكلة والاحتياج وصولاً إلى الدعوة والتفاوض من أجل التغيير.

كذلك الحال، يرتبط مفهوم المساءلة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً مع المشاركة، لا سيما مشاركة المواطنين والمجتمع المدني، والتي تميّز المساءلة الاجتماعية عن الآليات التقليدية للمساءلة. ففي كثير من الحالات، لا يشارك المواطنون والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في أنشطة المساءلة الاجتماعية فقط، ولكن يتجاوزونها للشروع بالسيطرة عليها. فبينما تركز العديد من المقاربات التشاركية حصراً على المجتمع بصفة أحادية وفردية، توسع آليات المساءلة الاجتماعية فرص المشاركة على المستوى الكلي وتضمن إشراك المواطنين والمجتمع المدني وحتى المحلي في التحليل أو صياغة الموازنات الوطنية وتربط نتائج عمليات الرصد والتقييم التشاركية بالمسائل المتعلقة بالموازنات والحكم على مستويات تقديم الخدمات العامة ... إلخ.

وفي هذا الصدد، يتوجب الإشارة إلى أن نجاح مبادرات المساءلة الاجتماعية يعتمد بصورة أساسية، أيضاً، على قدرة وفعالية الحكومة، فمبادرات المساءلة الاجتماعية تصبح عديمة المنفعة إذا انهارت أجهزة السلطة أو كانت غير فاعلة، وبالتالي يجب تفعيل قدرة الإدارة العامة للحكومة والاستثمار بتنمية القدرات والموارد البشرية في الخدمة العامة لتصبح أكثر استجابة لمطالب المواطن والمجتمع.

مفهوم المساءلة الاجتماعية

أن المساءلة الاجتماعية هي نهج لبناء المساءلة يعتمد على المشاركة المدنية، حيث يشارك المواطنون العاديون أو منظمات المجتمع المدني أو كلاهما معاً بشكل مباشر أو غير مباشر في إخضاع الأطراف الحكومية للمساءلة عن أفعالها". ويمكن للدولة أو المواطنين أو كليهما وضع آليات المساءلة وتدعيمها، لكن ما يحدث في الغالب الأعم هو أن جانب الطلب لا العرض هو الذي يحركها وأنها تعمل بشكل من أسفل إلى أعلى.

في الدول الديمقراطية، تعتبر الانتخابات هي الوسيلة الرئيسية التي يخضع المواطنون بها الدولة للمحاسبة. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذه الأداة ضعيفة جداً لمساءلة الحكومة. فالمساءلة الاجتماعية تعني تأكيد وتفعيل علاقات مساءلة مباشرة بين المواطنين والدولة وتشير إلى مجموعة واسعة من الإجراءات والآليات تفوق عملية التصويت أثناء الانتخابات التي يمكن من خلالها أن يخضع المواطنون الدولة للمحاسبة وكذلك الإجراءات من جانب الحكومة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع التي تعزز أو تسهل جهود الحكومة، أذن تجاوزت المساءلة

نطاق التعريف الأساسي بأنها "الاستدعاء للمحاسبة على الأفعال"، ولا يمكن أن توجد المساءلة إلا في ظل الممارسات المحاسبية المناسبة، بمعنى آخر، غياب المحاسبة يعني غياب المساءلة.

يتضح من ذلك أن تحسين الخدمات العامة يعد مدخل هام لتقديم والحاجة إلى المساءلة الاجتماعية؛ وهكذا فإن كافة ممارسات المساءلة الاجتماعية تهدف إلى خلق مساحات لتعزيز الحوكمة التشاركية وتوفير بيئة الداعمة لتمكين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة الفعالة سواء في تعديل ووضع القرارات والسياسات أو تتبع المدخلات من أجل تحسين الخدمات العامة المقدمة للجمهور؛ بات واضحاً أن محور تحسين الخدمات العامة يعد المدخل الرئيسي لتعزيز مفهوم المساءلة الاجتماعية وممارساتها حيث تساهم ممارسات المساءلة الاجتماعية في خلق مساحات تفاعل بين جانبي العرض والطلب من أجل تعزيز الوصول للمعلومات وشفافية الموازنات وحرية تكوين المنظمات ومن ثم تحسين الخدمات العامة.

لذا من الأهمية التطرق إلى تفعيل وتعزيز مشاركة المواطنين من خلال ممارسات المساءلة الاجتماعية التي تمكن من تتبع المدخلات الخاصة بالخدمات العامة إما بتتبع وتحسين الأداء أو تتبع المخصصات والموارد المالية الخاصة بالخدمات المقدمة للمواطنين كما هو موضح في الشكل التالي :



ويمكن تحديد القضايا ذات الصلة بالمساءلة الاجتماعية كقيم وممارسة، ذلك كما يلي:

- ١ - أن للمساءلة الاجتماعية تأثيرات هامة على صعيد المساواة على أساس النوع الاجتماعي، لأن المرأة ممثلة تمثيلاً متدنياً ومتواضعاً وخاصة في المستويات القيادية بالحكومة، مما يضعف هذا التمهيش السياسي قدرة المرأة على تعزيز مصالحها والدفاع عن حقوقها أمام الحكومة . ولتجاوز هذا التحدي، تم العمل على تحديث آليات المساواة الاجتماعية بعدد من الأدوات التي تعزز قدرة المرأة على إسماع صوتها . مثال ذلك العمل على الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي، ومستويات التقييم ورصد الأداء التشاركية الخاصة بالنوع الاجتماعي والتي تم تصميمها خصيصاً لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين.
- ٢ - ضرورة الاهتمام والعمل على تعزيز انتشار مبادرات المساواة الاجتماعية الخاصة بالفئات المهمشة والمستضعفة في المجتمع، والتي يشكل الأطفال والشباب والنساء جزءاً كبيراً منها، فإننا نجد كثير من المبادرات في هذا الخصوص، حيث تتنادى عديد المؤسسات المجتمعية للاهتمام بهذه الفئة وإطلاق مشاريع للتعريف بقضاياها ومناصرة حقوقها والدفاع عن تطلعاتها وآمالها . ولو أخذنا قضية التركيز المكثف على حقوق الطفل نرى أن منظمات المجتمع المدني تولي اهتماماً كبيراً لها، إذ أصبحت اتفاقية حقوق الطفل العالمية المكون والمحدد الرئيسي لاعتماد والعمل على موازنات خاصة بالطفل وجوانب السياسات ذات الصلة والتابعة لها.
- ٣ - كما لا يمكن لنا التطرق إلى المساواة الاجتماعية دون التعرّيج إلى قضية أساسية في هذا المجال، وهي: حق الوصول إلى المعلومات. فبخصوص هذه المسألة، فإن الوصول إلى المعلومات وتفسير النتائج وخلق مجالات للحوار والنقاش العام يتوجب أن تكون من العناصر الأساسية في معظم مبادرات المساواة الاجتماعية . فعندما يتناول عامة الجمهور، من خلال تنظيم الاجتماعات والمناسبات العامة، عرض تفاصيل تحلي ل الموازنات ونتائج مراجعة الإنفاق العام، أو مراجعة الحسابات أو نتائج رصد وتقييم المشاريع الحكومية، فإنه بذلك يعزز أهمية وتأثير استراتيجيات وآليات التواصل والمشاركة الفاعلة، ويسهم في خلق قوة دافعة للعمل المجتمعي والتفاعل المباشرة مع صناعات القرار من المسؤولين الحكوميين. فإعلام المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم ومشاركتهم بالاهتمامات المجتمعية وحشد التأييد والدعوة وحملات المناصرة وبناء التحالفات والشراكات مع مختلف فئات المجتمع وذوي أصحاب المصلحة من أهم الجوانب الأساسية لإجراءات المساواة الاجتماعية . ففي كل خطوة من مبادرات المساواة الاجتماعية هذه، يتم إشراك المواطنين وحشد الدعم والتأييد . فقدرة المواطنين على تنظيم العمل الجماعي وقدرة مؤسسات المجتمع المدني على

تسهيل ودعم هذه التعبئة لحشد التأييد للمساءلة يعتبر جانب مهم وحاسم بالنسبة لنجاح مبادرات المساءلة الاجتماعية .
ولكن التحدي الأكبر يبقى في الوصول إلى الشرائح المهمشة من المجتمع والتي تتطلب بذل جهداً خاصاً .
٤ - بينما فيما يتعلق بالإعلام وعلاقته بالمساءلة الاجتماعية، فإن وسائله تلعب دوراً حاسماً في تعزيز المساءلة الاجتماعية. ففي العديد من البلدان، تشكل وسائل الإعلام المستقلة القوة الرابعة الرائدة في إعلام وتوعية المواطنين ورصد أداء الحكومة وفضح الانحرافات والفساد، إذ تعتبر وسائل الإعلام وسيلة هامة يمكن للمواطنين العاديين من خلالها التعبير عن آرائهم ومناقشة قضاياهم العامة، لا سيما المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة . فكلما كانت وسائل الإعلام مستقلة، كلما أصبحت العوامل التي تسهم في المساءلة ضمن النظام السياسي العام هامة وشفافة .
فالإعلام بأشكاله يبقى العنصر المشترك الوحيد والمهم لرفع مستوى الوعي حول القضايا العامة وخلق منصة للنقاشات العامة لمبادرات المساءلة الاجتماعية الناجحة وغيرها.

وفى ضوء ذلك تتأكد أهمية المساءلة الاجتماعية ويرجع السبب وراء التركيز المتزايد على المساءلة الاجتماعية باعتبارها استراتيجية مهمة وفاعلة في مختلف أنحاء العالم . هناك ثلاث حجج رئيسية تُطرح لتبرير أهمية المساءلة الاجتماعية—
أولها تحسين نظم إدارة الحكم، وثانيها زيادة الفاعلية الإنمائية، أما الحجة الثالثة فهي التمكين

هكذا بعد هذا الاستعراض، قد اتضح ارتباط مفهوم المساءلة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً مع المشاركة، لا سيما مشاركة المواطنين والمجتمع المدني، والتي تميّز المساءلة الاجتماعية عن الآليات التقليدية للمساءلة. ففي كثير من الحالات، لا يشارك المواطنون والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في أنشطة المساءلة الاجتماعية فقط، ولكن يتجاوزونها للشروع بالسيطرة عليها . فبينما تركز العديد من المقاربات التشاركية حصراً على المجتمع بصفة أحادية وفردية، توسع آليات المساءلة الاجتماعية فرص المشاركة على المستوى الكلي وتضمن إشراك المواطنين والمجتمع المدني وحتى المحلي في التحليل أو صياغة الموازنات الوطنية وترتبط بنتائج عمليات الرصد والتقييم التشاركية بالمسائل المتعلقة بالموازنات والحكم على مستويات تقديم الخدمات العامة، الخ

ويظهر واضحاً أن مؤسسات المجتمع المدني قد نجحت، إلى حدٍ مقبول، في تنفيذ الدور المطلوب منها . وقد أظهرت بأن لديها القدرة التشاركية الذاتية على تحقيق نتائج تشغيلية كبيرة مثل تحسين الأداء واتخاذ تدابير تصحيحية، وكذلك نتائج عملية مثل التغييرات المؤسسية والحكومية والعلاقات التنظيمية والتي تم تحقيقها باعتماد المنهجية المنظمة لمبادرات المساءلة الاجتماعية خلال المراحل المختلفة.

إلا أن ذلك، لا يعني أن نرضى بواقع تطبيق معايير المساواة الاجتماعية على هذا النحو. فالأمر يتطلب أكثر من ذلك، مع ضرورة تشكيل منتدى أو عنوان واسع؛ تتلاقى فيه معظم مؤسسات المجتمع المدني؛ لتتدارس وتتعاون من أجل خلق حالة مثينة ودائمة تساهم في تطبيق مجمل مطالب هذه المساواة، وتفعيل مضامينها بصورة مستمرة.

خلاصة القول: إن المساواة الاجتماعية هي التي تدفعنا إلى أداء واجباتنا حين لا يوجد حسيب أو رقيب سوى ضمائرنا. هذه المساواة هي التي تحركنا لأداء واجباتنا الوطنية والاجتماعية، لذلك غرسها وتعزيزها في المجتمع يصبح ذا أولوية قصوى وأهمية كبيرة لأنها تساعد في توجيه جهودنا وتوظيفها لخدمة المجتمع الذي أصيب بالانحراف الإداري والقيمي إن تعزيز حس المساواة الاجتماعية قضية مهمة للفرد وللمجتمع بأسره. فبدونها لا تنهض المجتمعات ولا تتقدم، وبدونها لا تستطيع الدولة توحيد جهود الأفراد ووضعها في مسارها الصحيح لخدمة أغراض التنمية الشاملة. في ضوء على ذلك نقدم فيما يلي عدة توصيات للفاعلين الرسميين وغير الرسميين في صنع السياسات التي تعنى بدور المجتمع المدني وتعزيز المساواة الاجتماعية:

- إن المشاركة النشطة للمواطنين في الشؤون العامة تتطلب بيئة مواتية . فمن شأن سن التشريعات الملائمة للتشجيع على حرية التعبير، وإجراء انتخابات حرة مستقلة، وحرية تكوين الجمعيات، أن يوفر ضمانات مهمة للمواطنين ينبغي أن تكون لها أولوية في عملية التحول.
- إن تواصل الحكومة مع المجتمع المدني أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة وإشاعة الطمأنينة : ففي مناخ ما بعد الثورات الذي يتسم عادة بارتفاع مستوى التطلعات، يمكن للحكومة الجديدة أن تغتنم الفرصة لإشراك المواطنين وأصحاب المصلحة من جميع فئات وشرائح المجتمع في عملية صنع القرار بجميع مستوياتها : سواء منظمات المجتمع المدني، أو المجتمعات المحلية، أو ممثلي الفقراء والمحرومين، أو الجماعات الدينية، أو النسائية. وينبغي دعم هذه المشاركة بآليات للحوار الحقيقي.
- إن إفصاح الحكومة مسبقاً عن المعلومات المتعلقة بخططها خلال الفترات الانتقالية يساعد على ترويض تطلعات. فخلال الفترات الانتقالية، تواجه الحكومة تحديات تتمثل في الاستجابة لمطالب متعددة في الوقت ذاته. ويتمثل جزء من نجاح تركيا على سبيل المثال في إدارة الفترات الانتقالية في إعلان خطط عمالية واقعية

وجداول زمنية متوقعة لتحقيق المعالم الرئيسية لتلك الخطط، وهو نهج أسفر عن مساندة واسعة النطاق للحزب الحاكم من مواطنين لديهم المعلومات اللازمة.

– من الأهمية بمكان الاستثمار في تحسين الخدمات من خلال إقامة علاقات شراكة مع المجتمع المدني والمستخدمين للخدمات: فالمشاركة الشعبية التي تقودها منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تؤدي إلى تحولات ملموسة في طريقة تقديم الخدمات. وجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني باستطاعتها أن تكون حليفا قويا للحكومة في إحداث التغيير الإيجابي، وعادة ما يتم ذلك في مجال تقديم الخدمات.

– إن المشاركة مع نطاق واسع من أصحاب المصلحة يزيد من شرعية الحكومة الجديدة ومن استدامة الإصلاحات. خلال الفترات الانتقالية تفتقر الحكومة الجديدة إلى الشرعية اللازمة لتنفيذ إصلاحات طويلة المدى. وتواصلت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني والأكاديميين ومراكز البحوث والجماعات الدينية والجماعات الطلابية. من الدروس الرئيسية المستفادة أن أي نظام سياسي منفتح وتشاركي يحتوي الجميع ويخضع للمساءلة يستطيع أن يحقق التوافق الوطني المطلوب وإثارة شعور الجماهير بالمسؤولية وكسب مساندتهم لأولويات الإصلاح الوطني والأهداف الإنمائي.

– إن الإجراءات المعتمدة على التشاور مع المستفيدين من خلال لامركزية الإصلاحات والتنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية هي التي تكفل مشاركة المواطنين وتحسين الخدمات: وبالنظر إلى أن التحولات تستغرق وقتا، فإنه يمكن للحكومات الجديدة أن تركز على تنفيذ برامج تعطي نتائج سريعة، كبرامج التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلي. وعلاوة على ذلك، فقد يسهم اتباع الأساليب المعتمدة على التشاور مع المستفيدين خلال عملية التحول في مساعدة المواطنين على تحديد احتياجاتهم بأنفسهم، ويساعد على تدعيم المؤسسات المحلية، وإرساء أسس ثقة المواطنين في الحكومة.

المصادر والمراجع:

١. عمرو لاشين، الحوكمة من منظور اقتصادي، برنامج التنمية الاقتصادية للأجيال القادمة في مصر والعالم العربي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة، برامج تدريب القيادات العليا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أكتوبر ٢٠١٦
٢. برنامج الحوكمة والمشاركة المدنية هيئة كير الدولية - مصر وشبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، برنامج التعلم من أجل الممارسة (L) ٢ (P)، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤ الدراسة القبلية لمعرفة الوضع الراهن للمساءلة الاجتماعية في الدول الأعضاء للشبكة، في الرابط التالي:

<http://ansa-aw.net/Home/resources/our-knowledge-products/baseline-study>

٣. برنامج الحوكمة والمشاركة المدنية - هيئة كير الدولية - مصر وشبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، برنامج التعلم من أجل الممارسة (L) ٢ (P)، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤.
٤. شبكة المساءلة الاجتماعية في العالم العربي - ترسيخ ثقافة وممارسات المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي؛ في الرابط التالي

<http://ansa-aw.net/Home/resources/our-knowledge-products/baseline-study>

٥. حسين عبد المطلب الأسرج؛ تجربة العالم العربي في تطبيق المساءلة الاجتماعية؛ مجلة العلوم الاجتماعية؛ في الرابط التالي: <http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=٢١١٤>
٦. مفهوم المساءلة الاجتماعية - منتدى المساءلة الاجتماعية - تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
٧. مالينا آرمن (وآخرون)؛ المساءلة الاجتماعية : مقدمة إلى الفكرة والممارسات المستحدثة ، أبحاث التنمية الاجتماعية المشاركة والعمل المدني، البنك الدولي؛ رقم البحث ٧٦ - ديسمبر ٢٠٠٤.
٨. محمد عبد الهادي، انعكاس الحوكمة على مشاركة المواطنين في المحليات، مجلة الديمقراطية، العدد ٦٥، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير ٢٠١٧.
٩. حسان أيو، مفهوم المواطنة، الحوار المتمدّن، العدد ١٤٧١، ٢٠٠٦.

١٠. مسعود موسى الریضی، (أثر العولمة فی المواطنة)، المجلّة العربیة للعلوم السیاسیة. (بیروت: مرکز دراسات الوحدة العربیة)، العدد، ١٩، ٢٠٠٨.
١١. علی خلیفة الكواری، (مفهوم المواطنة فی الدّولة الدیمقراطية)، ٢٠٠٠.
١٢. محمد عبد الله الخوالدة، التّربیة الوطنیة: المواطنة و الانتماء، دار الخلیج، ٢٠٠٤.
١٣. د. علاء الدین عبد الرزاق جنكو، المواطنة بین السیاسة الشرعیة والتّحدیات المعاصرة.
١٤. م. ثائر رحیم كاظم، العولمة والمواطنة والهویة، بحث فی تأثیر العولمة علی الانتماء الوطنی والمحلّی فی المجتمعات، مجلة القادسیة فی الأداب والعلوم التّربویة، العدد ١، المجلد ٨، سنة ٢٠٠٩.
١٥. عطیة بن حامد بن ذیاب المالکی: دور تدیس مادة التّربیة الوطنیة فی تنمیة قیام المواطنة لدى تلامید المرحلة الابتدائیة "دراسة من وجهة نظر معلمی التّربیة الوطنیة" درجة الماجستیر فی المناهج وطرق التّدیس، جامعة أم القرى، کلیة التّربیة، السّعودیة.
١٦. زروخی إسماعیل: الدّولة فی الفکر العربی الحدیث، ط ١، دار الفجر، مصر، ٢٠٠٠.